الاختيار في تصانيف المقرئين في القراءات القرآنية

د. منى مسلم الحازمي

الأستاذ المساعد بقسم القراءات

جامعة أم القرى

ملخص البحث

يتحدث هذا البحث عن موضوع مهم وقضية أخذت حيزا من اهتمام علماء القراءات، وهي ظاهرة الاختلاف في أوجه القراءات واختيار القراء فيها، ولا شك أن في حفظ اختيارات الأئمة الماضين حفظًا للقراءات والقرآن، فكان الاختيار بذلك شوكة في حلق كل طاعن من المستشرقين وغيرهم، في تواتر القرآن وحفظه، وكان مرتكزًا من المرتكزات التي يعتمد عليها في الرد عليهم، فجاء هذا البحث ليوضح مفهوم الاختيار عند القراء، والمراحل التاريخية التي مر بها الاختيار في القراءات القرآنية، وأيضًا يتحدث عن الاختيار في تصانيف المقرئين، وشروط الاختيار عند أئمة الاختيار، ومنهجه، وأخيرا عن إثراء هذه الظاهرة لعلم القراءات وعلم الاحتجاج، وبيان أهم مادون في الاختيار.

وتوصلت في بحثي إلى أهم النتائج والتوصيات:

١- أن الاختيار عند القراء هو اختيار القارئ لوجه من مسموعاته، والاقتصار عليه.

٢- إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار هي إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.

٣- أوصي الباحثين المختصين بعلم القراءات بدراسة القضايا التي تتعلق بالاختيار في القراءات القرآنية، كتب القراءات، والتوجيه، دراسة تأصيلية.

٤- كما أوصي الباحثين بمزيد العناية بموضوع الاختيار، وإعداد بحوث عن منهج كل إمام من أئمة الاختيار في اختياره، وعن ضوابطه، وجمع اختياراته.

الكلمات المفتاحية: الاختيار- القراءات القرآنية- أئمة الاختيار- القراء-تواتر.

مقدمة:

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فإن الله تعالى قد فضّل القرآن الكريم على سائر الكتب، إذ جعله مصدقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه، فهو كلام الله عز وجل، الذي أنزله على رسوله الأمين -صلى الله عليه وسلم- ليكون المعجزة المستمرة على تعاقب الأزمان، التي تحدى بها الإنس والجان، وتكفل بحفظه من الخطأ والتحريف والتغيير، فقال تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر:٩]، ولذلك فقد تمّ حفظه في صدور الصحابة في حياة الرسول -صلى الله عليه وسلم-كما تمت كتابته في اللخاف، والعسب، وغيرهما في حياته، كذلك وبين يديه، فهو الكتاب الوحيد الذي لا يمكن لأحد أن يغير حرفًا منه، أو يدعي أن فيه تحريفًا.

أما غيره من الكتب والعلوم فلم تحظ بمثل هذه العناية الإلهية؛ لأن الذين وضعوها من البشر يخطئون ويصيبون، ومن وجوه تفضيله ومزاياه ما اختُص به من إنزاله على وجوه القراءات، وتكفل الله بحفظه وترتيله، فجاء مُصرَّفًا على أوسع اللغات، وظلّ محروسًا من الزيادة والنقصان، والتبديل على مرّ الزمان، وتقلّب الأحوال، وما ذاك إلا دلالة من دلائل إعجازه وبدائع نظمه.

إنّ القرآن الكريم وقراءاته روح حياة الأمة الإسلامية، ومشكاة حضارتها الفكرية، فلذلك كان حقًا على المتخصصين من أبناء الأمة في كل عصر أن يعنوا بمحاسن هذا الدين العالمي من خلال كتابه المبين، وأن ينبروا لإظهار الحق، وإبرازه بلغة تناسب عصورهم ومعطياتهم.

ويأتي هذا البحث القرآني ليعنى بدراسة قضية أخذت حيزًا من اهتمام علماء القراءات، غير أنها لم تفرد بمؤلَّف يُسهّل على الباحثين تقريب مباحثها، فجاء هذا البحث ليلمّ ما تشعّب من مسائلها، ويكشف اللثام عن تاريخها وأصولها، والاختيار عند تصانيف المقرئين، في دراسة موضوعية تطبيقية، ومن الله تعالى أستمد العون، ومنه سبحانه أستلهم الرشاد.

أهمية الموضوع:

يمثّل هذا الموضوع دعامة مهمة في علم القراءات وفق المنهج الصحيح الذي اعتمد عليه الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولا تقتصر أهمية الموضوع على الباحثين فحسب، فالموضوع يتصل بكلام الله جل وعلا وشرعة هذه الأمة ومنهاجها، والأعداء يتربصون بالأمة الإسلامية، وكُتابها أشد التربّص، لنفث سمومهم، ونشر شبهاتهم للطعن في القرآن الكريم من خلال اختلاف قراءاته والاختيار فيها.

ولئن كان مثار الجدل حول اختلاف أوجه القراءات واختيار القراء مقصورا على فئات معينة، فإنه في هذا العصر أصبح أكثر اتساعًا بواسطة وسائل الإعلام، والاتصال المتعددة التي لم يسبق لها مثيل.

فقد بينت في موضوعي هذا بعض الأمور المهمة في موضوع الاختيار، فالقراءة مبناها على الاختيار، وهذا ما عليه العلماء وسلف الأمة، ولا يدل ذلك على أن يقرأ كل أحد باختيار من عنده، فالمسألة لها ضوابط وشروط، وفي موضوعي هذا سأتناول هذه المسألة، وعدة جوانب أخرى، أسأل الله -عزوجل- أن يلهمني الصواب، والتوفيق والسداد، وأن يجعله عملًا

صالحًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به الباحثين في هذا العلم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

الدراسات السابقة:

بعد البحث وسؤال المختصين، لم أجد من أفرد موضوع "الاختيار في تصانيف المقرئين"، بدراسة مستقلة، وشاملة على كلام واختيار أئمة الاختيار في اختياراتهم في مصنفاتهم، فمقت بجمع ودراسة هذا الموضوع وترتيبه بشكل يسهل على الباحثين وطلبة هذا العلم.

هيكل البحث: قسمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: وتشمل أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف الاختيار، ونشأته، وتحته مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الاختيار لغة واصطلاحًا.

المطلب الثاني: مراحل ظاهرة الاختيار في القراءات.

المبحث الثاني: الاختيار في تصانيف المقرئين في القراءات القرآنية، وتحته أربعة مطالب:

المطلب الأول: أسباب الاختيار وعلله عند القراء.

المطلب الثاني: ضوابط الاختيار وشروطه عند أئمة الاختيار.

المطلب الثالث: منهج الاختيار عند الأئمة أصحاب الاختيارات.

المطلب الرابع: صيغ الاختيار عند القراء.

المبحث الثالث: إثراء الاختيار لعلم القراءات، وتحته مطلبين:

المطلب الأول: إثراءه لعلم القراءات، وعلم الاحتجاج.

المطلب الثاني: أهم المؤلفات التي دونت في الاختيار.

المبحث الأول

تعريف الاختيار، ونشأته

المطلب الأول: تعريف الاختيار لغة واصطلاحاً

الاختيار لغة: قال الراغب في مفرداته: الخير: ما يرغب فيه الكل، كالعقل مثلًا، والعدل، والفضل، والشيء النافع، وضده: الشر[1].

والاختيار: ميل مع تفضيل، وأصله العطف والميل.

وهو طلب ما هو خير وفعله، وقد يقال لما يراه الإنسان خيرًا وإن لم يكن خيرًا.

وقال بعضهم: الاختيار الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر كأن المختار ينظر إلى الطرفين ويميل إلى أحدهما، وقيل: الاختيار الاصطفاء.

والخيار: الاسم من الاختيار، وخايره فخاره خيرًا كان خيرًا منه، واختاره انتقاه.

وقال الفرزدق: ومنا الذي اختير الرجال سماحة وجودًا إذا هبّ الرياح الزعازع، أراد من الرجال؛ لأن اختار مما يتعدى إلى مفعولين بحذف حرف الجر، تقول: اخترته من الرجال واخترته الرجال.

(١) انظر: مفردات غريب القرآن ص ١٦٠-١٦١.

وأنت بالخيار وبالمختار سواء؛ أي: اختر ما شئت، والاستخارة طلب الخيرة في الشيء، وهو استفعال منه، والخيار الاسم من الاختيار، وهو طلب خير الأمرين.

والخيرة: الخيار، والخير: الكرم.

قال الليث: الخيرة خفيفة مصدر اختار خيرة.

والاستخارة: أن تسأل خير الأمرين لك، وكل هذا من الاستخارة، وهي الاستعطاف

ويقال: استخرته.

والمختار في عرف المتكلمين: يقال لكل فعل يفعله الإنسان لا على سبيل الإكراه، فقولهم هو مختار في كذا، فليس يريدون به ما يراد بقولهم فلان له اختيار، فإن الاختيار أخذ ما يراه خيرًا، والمختار قد يقال للفاعل والمفعول.

وعند الأصوليين: هو الترجيح حيث عرفوه بأنه: ترجيح قول على قول[1].

أمّا في اصطلاح القراء:

الاختيار عند القراء: اختيار القارئ لوجه من مسموعاته، والاقتصار عليه.

قال نافع: قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك به واحد تركته حتى ألفت هذه القراءة، وقرأ الكسائي على حمزة وغيره، فاختار من قراءة غيره نحوا من

(١) انظر: مادة: (خ ي ر) في معجم مقاييس اللغة، ولسان العرب، ومختار الصحاح، وتاج العروس.

ثلاثمائة حرف، وكذا أبو عمرو على ابن كثير، وخالفه في نحو ثلاثة آلاف حرف اختارها من قراءة غيره[1].

قال مكي بن أبي طالب: ((وهؤلاء الذين اختاروا إنّما قرؤوا بقراءة الجماعة وبرواياتهم، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار))[2].

وقال القرطبي: ((وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى فالتزمه طريقة، ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به ونسب إليه، فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر ولا أنكره، بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر وكل صحيح، وقد أجمع المسلمون في هذه الأعصار على الاعتماد على ما صح عن هؤلاء الأئمة مما رووه ورأوه من القراءات))[3].

ويرى الأستاذ أمين فلاته أن هذا مصطلح (الاختيار) متأخر عن عصر الرواية، وأن أقدم نص ورد فيه ذلك؛ القول المشهور لابن مجاهد عندما سألوه أن يختار لنفسه حرفاً...كما يرى -أيضاً- أنه في أوائل القرن الخامس (العصر الذي عاش فيه ابن زنجلة) قد تحول الاختيار من اختيار قراءة إلى اختيار طرق، وأصبح لا يعدو أن يكون اصطفاء أو ترجيحًا

(١) انظر: بحث: (الاختيار عند القراء) من موقع ملتقى أهل التفسير.

(٢) انظر: الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب ص ١٠٠.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١/ ٤٦.

لوجه معين، كما فعل مكي بن أبي طالب في الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها، وكان ينبه في ثناياه على اختياره ويذكر توجيه القراءات والعلل، ويختار التوجيه الأقرب في نظره[1].

وقال د/ محمد بن عبد العزيز الخضيري في محاضرته في علوم القرآن: ((الاختيار: وهو أن يختار القارئ من بين مروياته أو الراوي من بين مسموعاته أو الآخذ عن الراوي من بين محفوظاته وكل واحد من هؤلاء مجتهد في اختياره)).وقال الشيخ عبد الرازق إبراهيم موسى تحت عنوان " تعريف الاختيار":

((الاختيار في القراءات: هو اختيار بعض المرويّ دون بعض عند الإقراء والتلقي لأنّ كلّ قارئ من الأئمة وغيرهم، يأخذ الأحرف القرآنية من عدد من الشيوخ ويحاول قدر جهده أن يتلقى على أكبر عدد منهم، فصاروا يجوبون الأقطار بحثًا عن النقلة الضابطين لكتاب الله يأخذون عنهم، ويتلقّون منهم ولكن القارئ إذا أراد أن يقرئ غيره من الطلاب فإنّه لا يُقرئه بكلّ ما سمع، بل هو يختار من مسموعاته فيُقرئ به ويترك بعضاً آخر فلا يُقرئ به))[2].

تعريف الدكتور عبد الهادي الفضلي حيث عرف الاختيار بقوله: ((نستطيع أن نعرف الاختيار بأنه: الحرف الذي اختاره القارئ من بين مروياته، مجتهدًا في اختياره))[3].

(١) انظر: الاختيار عند القراء مفهومه ومراحله للدكتور أمين فلاته ص١٠٣-١٠٤

(٢) انظر: بحث: (الاختيار عند القراء) من موقع ملتقى أهل التفسير.

(٣) انظر: القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ص ١٠٥.

ويعرف الدكتور عبد الحليم قابه الاختيار حيث يقول: ((هو أن يعمد القارئ إلى القراءات المروية والثابتة فيختار منها أوجهًا لاعتبارات معينة ككونها راجحة عنده أو نحو ذلك ويجرد من ذلك قراءة إذا كان أهلًا لذلك))(١).

ويقول الدكتور عبد القيوم السندي: ((أن كلمة الاختيار لا تعني إجراء قياس واجتهاد في القراءات القرآنية، بل المقصود منها: اختيار بعض ما رووه من الأحرف دون البعض عند التعليم والإقراء))(٢).

وأخيرًا نذكر تعريف الدكتور عبد العزيز القارئ حيث يقول: ((إن كل قارئ من الأئمة العشرة وغيرهم، يأخذ الأحرف القرآنية من عدد من الشيوخ، ويحاول قدر جهده التلقي من أكبر عدد منهم، حتى إنه ليرحل في الأقطار، ويجوب الآفاق من أجل ذلك، لكنه عندما يبدأ الإقراء لا يُقرئ بكل ما سمع، بل هو يختار بعض مسموعاته فيقرئ به، ويترك بعضًا آخر فلا يُقرئ به))(٣).

المطلب الثاني: مراحل ظاهرة الاختيار في القراءات القرآنية:

المرحلة الأولى: الاختيار في زمن النبوة ونزول الأحرف السبعة:

وتتميز هذه المرحلة بما يلي:

- مصدر القراءات هو جبريل عليه السلام.

(١) انظر: القراءات القرآنية ص ٢٦٢.

(٢) انظر: صفحات في علوم القراءات ص ١٨٧.

(٣) حديث الأحرف السبعة ص ١٣١.

- المعلم الأول للصحابة هو رسول الله ﷺ وهو المرجع لهم فيما اختلفوا فيه من أوجه القراءة.

- قيام بعض الصحابة بمهمة التعليم مع رسول الله ﷺ إما بأمر من رسول الله ﷺ أو بإقرار منه.

والأدلة على ذلك كثيرة منها: ما جاء عن عبد الرحمن بن عبد القارئ قال: ((سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرؤها عليه، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأنيها، فكدت أن أعجل عليه، ثم أمهلته حتى انصرف، ثم لببته بردائه، فجئت به إلى رسول الله عليه السلام فقلت: يا رسول الله إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على غير ما أقرأتنيها، فقال له رسول الله: ((اقرأ)) فقرأ القراءة التي سمعته يقرأ، فقال رسول الله: ((هكذا أنزلت)) إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه))[1].

المرحلة الثانية: الاختيار في زمن الصحابة رضي الله عنهم:

تتلمذ بعض الصحابة والتابعين على أئمة القراءة من الصحابة، وبدأت تظهر أوجه القراءة المختلفة، وصارت تنقل بالرواية، فكان الصحابة والتابعين يختارون من بين هذه القراءات الكثيرة، والأوجه المتعددة بعضًا منها ليقرأ بها.

وقد جمع أبو بكر -رضي الله عنه- القرآن في مصحف واحد، ولكن لم يلزم بالقراءة بما فيه، بل كل يقرأ حسب حفظه وتلقيه.

(١) حديث صحيح، أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف.

المرحلة الثالثة: الاختيار في زمن عثمان -رضي الله عنه- ونسخ المصاحف:

عندما تيقظت الفتنة التي كادت تطيح فيها الرؤوس، وتسفك الدماء، وتقود المسلمين إلى مثل اختلاف اليهود والنصارى في كتابهم، والأحرف السبعة التي نـزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها حتى يتحاكموا إليها فيما يختلفون إنما كان كل صحابي في إقليم يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نـزل عليها القرآن ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد.

لهذه الأسباب والأحداث رأى عثمان بثاقب رأيه وصادق نظره أن يتدارك الخرق قبل أن يتسع الرقع وأن يستأصل الداء قبل أن يعز الدواء؛ فجمع أعلام الصحابة وذوي البصر منهم وأجال الرأي بينه وبينهم في علاج هذه الفتنة، ووضع حد لذلك الاختلاف وحسم مادة هذا النـزاع.

فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار وأن يؤمر الناس بإحراق كل ما عداها وألا يعتمدوا سواها، وبذلك يرأب الصدع ويجبر الكسر وتعتبر تلك المصاحف العثمانية الرسمية نورهم الهادي في ظلام هذا الاختلاف، ومصباحهم الكشاف في ليل تلك الفتنة، وحكمهم العدل في ذاك النـزاع والمراء وشفاءهم الناجع من مصيبة ذلك الداء

آلية نسخ القرآن في عهد عثمان ﷺ:

وشرع عثمان في تنفيذ هذا القرار الحكيم حول أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة فعهد في نسخ المصاحف إلى أربعة من خيرة الصحابة وثقات الحفاظ

وهم: زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وهؤلاء الثلاثة الأخيرون من قريش، وأرسل عثمان إلى أم المؤمنين حفصة بنت عمر فبعثت إليه بالصحف التي عندها، وهي الصحف التي جمع القرآن فيها على عهد أبي بكر رضي الله عنه، وأخذت اللجنة المكونة من هؤلاء الأربعة في نسخها، وجاء في بعض الروايات أن الذين ندبوا لنسخ المصاحف كانوا اثني عشر رجلاً.

وما كانوا يكتبون شيئًا إلا بعد أن يعرض على الصحابة، ويُقرُّوا أن رسول الله قرأ على هذا النحو الذي نجده الآن في المصاحف.

فكتب المصاحف وأرسل إلى كل مصر مصحفًا، وعيين قارئًا لكل مصر، وكانت قراءة القارئ موافقة لقراءة المصر الذي أرسل إليه في الأغلب.

فجمعوا على القراءة التي اختارها عثمان ومن معه رضي الله عنهم، فبذلك حمل عثمان الناس على القراءة بما في تلك المصاحف، وذلك الاختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار، وأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي أنزل بها القرآن.

ومن هنا بدأت هذه الفتنة تنطفي، وبدأ العلماء يرجعون إلى هذه المصاحف ويقرئون الناس بها، وكان في كل قطر من أقطار الإسلام أئمة من التابعين اشتهروا بإقراء القرآن وتعليمه[1].

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن ١/ ٢٣٩، والأحرف السبعة والقراءات وما يثار حولها من شبهات١/ ٤٤، والمدخل إلى علم القراءات لمحمد محمود حوا ١/ ١٣ وما بعدها.

المرحلة الرابعة: الاختيار في عهد التابعين

اشتهر كثير من التابعين بالقراءة والإقراء في كل مصر من أمصار المسلمين، وكان هناك إقبال عظيم على تلقي القرآن من هؤلاء القراء الذين وقع الاختيار عليهم للأخذ منهم؛ وذلك لأنهم تلقوه بالسند عن رسول الله ﷺ وتوافق قراءتهم رسم المصحف العثماني، واشتهر منهم: في المدينة: معاذ بن الحارث، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وعمر بن عبد العزيز، والزهري، وفي مكة: مجاهد بن جبر، وطاووس بن كيسان، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة، وفي الكوفة: عمرو بن شرحبيل، وعلقمة بن قيس، وأبو عبد الرحمن السلمي، وسعيد بن جبير، وعمرو بن ميمون، والحارث بن قيس، وفي البصرة: الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وقتادة بن دعامة السدوسي، وأبو العالية، ونصر بن يعمر، ويحيى بن يعمر، وجابر بن الحسن، وفي الشام: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وخليد بن سعيد، صاحب أبي الدرداء وغيرهم[1].

المرحلة الخامسة: الاختيار في عهد الأئمة القراء

تفرغ قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة حتى صاروا أئمة يقتدى بهم في القراءة، ويرحل إليهم، وأجمع أهل بلدهم على اختيارهم للإقراء، وتلقي القراءة منهم بالقبول، ولتصديهم للقراءة وملازمتهم لها وإتقانهم نسبت القراءة إليهم وتميز منهم:

(١) انظر: المدخل إلى علم القراءات، للدكتور: شعبان محمد إسماعيل ص٤٧.

في المدينة: أبو جعفر زيد بن القعقاع (ت١٣٠ه)، وشيبة بن نصاح (ت١٣٠هـ)، ونافع بن أبي نعيم (ت١٦٩هـ).

وفي مكة: عبد الله بن كثير (ت١٢٠هـ)، وحميد الأعرج (ت١٣٠هـ)، ومحمد ابن محيصن (ت١٢٣هـ).

وفي الكوفة: يحيى بن وثاب (ت١٠٣هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت١٢٩هـ)، وسليمان الأعمش (ت١٤٨ه)، وحمزة الزيات (ت١٥٦ه)، وعلي الكسائي (ت١٨٩هـ).

وفي البصرة: عبد الله بن أبي إسحاق (ت١٢٩هـ)، وعيسى بن عمر (ت١٤٩هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤ه)، وعاصم الجحدري (ت١٢٨هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت٢٠٥هـ).

وفي الشام: عبد الله بن عامر (ت١١٨هـ)، وعطية بن قيس الكلابي (ت١٢١هـ)، ويحيى بن الحارث الذماري (ت١٤٥هـ)[1].

المرحلة السادسة: الاختيار في عهد الرواة

كان إقبال المتعلمين وطلبة العلم كبير على هؤلاء القراء العشرة المشتهرين خصوصاً السابق ذكرهم، والوفود عليهم تفد من كل مكان، وقرأ وأتقن عليهم مئات القراء، ولكن اشتهر واختير لكل قارئ منهم راويان نُسبا إليه، ودوِّن ذكرهما فلم يُمحى، وهذه النسبة ليست نسبة اختراع وإيجاد، ولكنها نسبة ملازمة وإتقان، وهم:

(١)انظر: المدخل إلى علم القراءات لمحمد حوا ١/ ٣٢.

قراءة الإمام نافع المدني: رواها عنه عيسى بن مينا:(قالون)، وعثمان بن سعيد المصري: (وَرش).

قراءة الإمام عبد الله بن كثير المكي: رواها عنه أحمد بن عبد الله بن أبي بزة (البزي)، ومحمد بن عبد الرحمن المكي (قنبل).

قراءة الإمام أبي عمر بن العلاء البصري: رواها عنه حفص بن عمر (الدوري)، وصالح بن زياد الرستبي (السوسي).

قراءة الإمام عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي: رواها عنه: هشام بن عمار الدمشقي، وعبد الله بن أحمد بن ذكوان.

قراءة الإمام عاصم بن أبي النجود الكوفي: رواها عنه أبو بكر بن عياش الكوفي (شعبة)، حفص بن سليمان الغاضري.

قراءة الإمام حمزة بن حبيب الزيات الكوفي: رواها عنه خلف بن هشام بن ثعلب البزار، وخلاد بن خالد.

قراءة الإمام علي بن حمزة الكسائي الكوفي: رواها عنه أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، وحفص بن عمر الدوري راوي أبي عمر البصري.

قراءة الإمام أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني: رواها عنه عيسى بن وردان أبو الحارث الحذاء، وسليمان بن مسلم بن جماز.

قراءة الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري: رواها عنه محمد بن المتوكل (رُوَيْس)، ورَوْح بن عبد المؤمن. قراءة الإمام خلف بن هشام البزار الكوفي: رواها عنه: إسحاق بن إبراهيم بن عثمان، وإدريس بن عبد الكريم الحداد[1].

والسبب في اختيار هؤلاء القراء أنه كلما تأخر الزمن قل الضبط، خاصة بعد القرون الثلاثة التي شهد لها الرسول صلى الله عليه وسلم بالخيرية، فبدأ بعض العلماء المجتهدين يفكرون في وضع ضوابط دقيقة يحكم بها على القراءة المقبولة والمردودة حفاظًا على كتاب الله، فألف الإمام أحمد بن جبير[2] (ت٢٥٨هـ) كتابًا في القراءات سماه: "كتاب الخمسة"، جمع فيه خمسة قراء من كل مصر واحد.

وألف كتابًا سماه: "كتاب الثمانية"، وزاد على السبعة يعقوب الحضرمي[3].

وألف إسماعيل بن إسحق المالكي[4] (ت٢٨٢هـ) كتابًا في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إمامًا، منهم الأئمة السبعة المعروفين.

---

(١) انظر: المدخل إلى علم القراءات ١/ ٣٤-٣٥.

(٢) هو أحمد بن جبير بن محمد بن جعفر بن أحمد بن جبير أبو جعفر نزيل أنطاكية، من أئمة القراء، قال عنه الداني: ثقة ضابط. انظر: غاية النهاية ١/ ٤٢ - ١٧٦.

(٣) انظر: الإبانة ص١٠٣، والنشر١/ ٣٤.

(٤) هو إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد القاضي الأزدي البغدادي، ثقة مشهور كبير. انظر: الفهرست ص٣٠٨، وغاية النهاية ١/ ١٦٢ -٧٥٤.

وألف الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري[1] (ت٣١٠هـ) كتابًا جمع فيه قراءة أكثر من عشرين قارئًا، سماه: "الجامع"[2].

وتتابع العلماء في تدوين القراءات باختيار أعداد محددة حسب ما يرى كل منهم في مدى تحقق الضبط والشهرة وصحة السند، حتى جاء الإمام "ابن مجاهد" وحصرها في سبعة.

فقد يكون ابن مجاهد[3] هو أول من فكر في قصر القراءات على سبع حيث ألف كتابه المشهور المسمى: "السبعة" لابن مجاهد[4] .

جمع فيه قراءة الأئمة السبعة المشهورين: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي.

وسبب اقتصاره على هؤلاء السبعة: هو أنهم اشتهروا بين العامة والخاصة بنقل القراءات، وكانت قراءتهم مسندة لفظًا وسماعًا، من أول القرآن إلى آخره.

ومع عظيم العمل الذي قام به "ابن مجاهد" إلا أنه فتح باب آخر وهو: فهم كثير من الناس أن قراءة من عدا هؤلاء السبعة لا يصح الأخذ بها، ولم يكن "ابن مجاهد" يقصد ذلك،

---

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد أبو جعفر الطبري الآملي البغدادي أحد الأعلام، وصاحب التفسير والتاريخ والتصانيف، ورحل لطلب العلم وله عشرون سنة. انظر: غاية النهاية ٢/ ١٠٦ -١٠٨.

(٢) انظر: النشر ١/ ٢٤، وغاية النهاية ٢/ ١٠٦ - ٢٨٨٦.

(٣) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ أبو بكر بن مجاهد البغدادي، شيخ الصنعة، وأول من سبع السبعة. انظر: غاية النهاية ١/ ١٣٩ - ٦٦٣.

(٤) وهو مطبوع في مكتبة دار المعارف بالقاهرة بتحقيق الدكتور: شوقي ضيف سنة ١٤٠٠هـ.

كما فهم الناس –خطأ- أن الأحرف السبعة هي القراءات السبع التي جمعها، وهو فهم خاطئ.

وتبع ابن مجاهد في التسبيع جمع من العلماء منهم: مكي بن أبي القيسي، وأبو عمرو الداني، والشاطبي.

ثم بدأ بعض العلماء المتأخرين يصنفون كتبًا يضمنونها قراءات الأئمة الثلاثة: أبي جعفر، ويعقوب، وخلف في اختياره، حتى يرفعوا من أذهان الناس هذا الفهم الخاطئ.

المرحلة السابعة: الاختيار في عصر تشعب الطرق:

المراد بطرق القراءات فهو كما قاله العلماء: كل ما ينسب للآخذ عن الراوي فهو طريق...ومعناه أن كل إمام من القراء العشرة عنه رواة وعن الرواة طرق، فكلمة طريق تعنى من أخذ عن الراوي، ومن أخذ عنه وإن سفل ولهذه الطرق كتب محدودة أخذوا قراءاتهم منها ذكرها ابن الجزري في النشر، وكل من القراء والرواة والطرق والكتب المؤلفة في القراءات هي القنوات التي وصلت إلينا منها هذه القراءات المتواترة التي هي أبعاض القرآن وأجزاؤه، وقد ثبت القرآن كله بأبعاضه وأجزائه متواترًا.

وبدأ التأليف في آخر عصر الرواة ونشط في عصر الطرق عنهم، ومن بعض هذه الكتب التي يتصل بها الطريق ويأخذ منها مثل: التيسير ـ الشاطبية ـ الهداية ـ الكافي ـ الغاية ـ الكامل ـ المستنير ـ التلخيص ـ المبهج ـ التجريد ـ والكفاية إلى آخر ما ذكره الحافظ ابن الجزري في النشر، والمتولي في الروض النضير، والتي هي مصادر القراءات التي يأخذ منها القراء بالإسناد المتصل بها.

وأمّا سبب تعدد هذه الطرق فقد أجاب عنه الشيخ على محمد الضباع في رده على نفس السؤال من الشيخ إبراهيم شحاته السمنودي حيث قال: لما اجتمع رأي أهل الأمصار على اختيار القراء العشرة المشهورين وأخذوا في تلقى قراءاتهم طبقة بعد طبقة إلى أن دونوها بالتأليف.

ولما كان من واجب كل مؤلف أن ينسب كل قراءة إلى صاحبها مع تعيين ناقليها عنه طبقة بعد طبقة تحقيقا لصحة سندها وعلوه وللأمن من الوقوع في التركيب، فبتعيين الناقلين تعددت فروعهم إلى كل مؤلف وبتكرار الفروع في التآليف تعددت الطرق حتى بلغت على ما في الكتب التي آل الأمر في أخذ القراءات منها في العصور الوسطى وهي تسعون كتابًا ذكرها ابن الجزري في نشره زهاء عشرة آلاف طريق، وهذا قبل أن يؤلف ابن الجزري كتابه النشر.

ثم قال الضباع: ولما ألف الإمام ابن الجزري كتابه المذكور اقتصر فيه على الفروع التي علا سندها وأكثر المؤلفون من ذكرها فجمع فيه منها ألف طريق من سبعة وثلاثين كتابًا وذكر معها أيضًا مختارات لم يسبق تدوينها وصح سندها وتوفرت شروطها.

فائدة: طرق الشاطبية والدرة لا تزيد عن واحد وعشرين طريقًا؛ لأن لكل راوٍ طريقًا واحدًا ما عدا إدريس عن خلف في اختياره فله طريقان في الدرة، ولذلك كانت تحريراتها سهلة وخفيفة.

أما طرق الطيبة فهي كما سبق زهاء ألف طريق؛ لأن لكل راوٍ من الرواة العشرين طريقين، وكل طريق من طريقين الخ...

يقول ابن الجزري: باثنين في اثنين وإلا أربع : : فهي زهاء ألف طريق تجمع

ولذلك كانت تحريراتها صعبة وطويلة، فبذل المحررون جهدهم وحصروا الآيات القرآنية وبينوا ما فيها من الأوجه الممنوعة والجائزة من خلال هذه الطرق في تصانيفهم فجزاهم الله خيرًا.

فائدة: طرق الشاطبية والدرة الإحدى والعشرين المذكورة آنفًا هي جزء من طرق الطيبة؛ لأن الحافظ ابن الجزري أخذها وزاد عليها طرقًا بلغت زهاء ألف طريق، فكل ما زاده ابن الجزري من الطرق خاص بالطيبة، ولا علاقة له بالشاطبية والدرة، أما طرق الشاطبية والدرة التي ذكرها ابن الجزري في الطيبة فالقراءة بها لا تتغير سواء كانت القراءة من طريقي الشاطبية والدرة أو من طريق الطيبة، ويمكن القول بأن القراءات الموجودة في الشاطبية والدرة يصح أن يقرأ بها من طريق الطيبة ولا عكس[1].

المبحث الثاني

الاختيار في تصانيف المقرئين في اختلافهم في القراءات القرآنية

المطلب الأول: أسباب الاختيار وعلله عند القراء

(1) انظر: رسالة في التحريرات ص٧ وما بعدها.

يقول عبد الفتاح شلبي: ((لعل أول من ذكر معنى الاختيار ومنشأه الإمام أبو جعفر الطبري))[1]، جاء في كتاب (المرشد الوجيز):

قال الإمام أبو جعفر الطبري (ت ٦٦٥هـ) : ((الأمة أمرت بحفظ القرآن، وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة، فلو أجمع جميعها على التفكير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حظرها التفكير فيها بأي الثلاث شاء المكفر كانت مصيبة حكم الله، مؤيدة في ذلك الواجب عليها من حق الله، فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت: فرأت لعلة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية، ولم تحظر قراءته بجميع حروفه على قارئه بما أذن في قراءته به))[2].

والإمام أبوعمرو الداني أكثر وضوحًا من الطبري في شرحه معنى الاختيار ومنشأه في القراءات إذ قال في جامع البيان ما نصه: ((وجه الاختلاف في القراءات أن رسول الله كان يعرض القرآن...فكان جبريل يأخذ عليه في كل عرضة بوجه وقراءة من هذه الأوجه والقراءات المختلفة، ولذلك أباح لأمته القراءة بما شاءت منه مع الإيمان بجميعها ولم يلزم أمته حفظها كلها ..بل هي مخيرة في القراءة بأي حرف شاءت منها...كتخييرها... بأي

(١) انظر: الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٦.

(٢) انظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز ص ١٣٩.

الكفارات شاءت ... فكذا أمروا بحفظ القرآن ..ثم خيروا في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءوا..إذ لم يلزموا باستيعابها كلها))[1].

وقال الداني في موضع آخر: ((إن معنى إضافة كل حرف مما أنزل الله... إلى من أضيف من الصحابة كأبي...من قبل أنه كان أضبط له وأكثر قراءة وإقراء به وملازمة له...وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار المراد بها أن ذلك القارئ...اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة وآثره على غيره وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به وقصد فيه وأخذ عنه فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد))[2].

ويمكن إجمال أسباب الاختيار وعلله وسردها كالآتي:

١- قوة وجه القراءة المختارة في العربية، وكونها على الأقيس والأشهر لغة.

٢- موافقتها خط المصحف العثماني أكثر من غيرها.

٣- كونها قراءة الجماعة، أو العامة، أو جمهور القراء.

٤- دلالتها على المعنى أكثر من غيرها عند من اختارها.

٥- لأنها أوضح من غيرها في الدلالة على الفرق بين المعاني.

(١) جامع البيان ١/ ١١٩-١٢٠.

(٢) جامع البيان ١/ ١٢٩-١٣٠.

٦- ورود آية أو حديث يوافق لفظها أو معناها.

٧- موافقتها لمعنى حرف عبد الله بن مسعود، أو حرف أبي بن كعب رضي الله عنهما.

٨- موافقة ما قبلها من فواصل السورة.

٩- زيادة الحسنات والأجر فيها بزيادة الحروف[١].

المطلب الثاني: ضوابط الاختيار عند المصنفين أئمة الاختيار

يقول الدكتور عبد الحليم قابة: ((لم أجد من نص بوضوح عن شروط الاختيار، الذي تواردت عبائر المصنفين على منعه عند اختلال شروطه، وإجازته من أهله عن توفرها))[٢].

وهذا ما صار معي أيضًا فإني قد بحث عن نص أو عنوان يصرح بشروط الاختيار عند المتقدمين فلم نجد، ولكن وقفت عليها من خلال أقوالهم التي أوردوها في مصنفاتهم القيمة، وسأذكر بعض ما وقفت عليه من أقوالهم ملخصة.

قال الإمام مكي بن أبي طالب: ((ما العلة التي من أجلها كثر الاختلاف بين القراء في الأصول والفروع، فقال:إنَّ كل واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا في بُرهة من أعمارهم يُقرئون الناس بما قرءوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه، إذا كان ذلك مما قرءوا به على أئمتهم، ألا ترى نافعًا قال: "قرأت على

(١) انظر: الاختيار عند القراء مفهومه مراحله وأثره في القراءات ص ٣٠٦.

(٢) القراءات القرآنية لعبد الحليم قابة ص ٢٦٤.

سبعين من التابعين، فما اتفق عليه اثنان أخذته وما شذ فيه واحد تركته".يريد – والله أعلم – مما خالف المصحف، فكان من قرأ عليه بما اتفق فيه اثنان من أئمته لم ينكر عليه ذلك، وقد روي عنه أنه كان يقرأ الناس بكل ما قرأ به حتى يقال له: نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت، وهذا قالون ربيبه وأخص الناس به، وورش أشهر الناس في المتحملين إليه اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف من قطع وهمز وتخفيف وإدغام وشبهه، ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه ولا نقلها أحد عن نافع غير ورش، وإنما ذلك لأنَّ ورشًا قرأ عليه بما تعلم في بلده فوافق ذلك رواية قرأها نافع عن بعض أئمته فتركه على ذلك، وكذلك ما قرأ عليه قالون غيره، وكذلك الجواب عن اختلاف الرواة عن جميع القراء، وقد روي عن غير نافع أنه كان لا يرد على أحد مما يقرأ عليه إذا وافق ما قرأ به على بعض أئمته فإن قيل له أقرئنا بما اخترته من روايتك أقرأ بذلك))[1].

قال ابن خالويه في كتابه الحجة: ((وبعد فإني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار الخمسة المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلا منهم ذهب في إعراب ما انفرد به من حروفه مذهبًا من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهًا لا يمنع فوافقه باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية، غير مؤثر للاختيار عن واجب الآثار))[2].

(١) انظر: الإبانة عن معاني القراءات ص ٩٤-٩٦.

(٢) انظر: الحجة ص٦١-٦٢

وهناك شروط في الاختيار كما قال النويري: ((جاز إقراؤه القرآن بها اتفاقًا بالشرط، وهو أن يكون ذاكرًا... إلى آخره كما تقدم))[1].

وقد ذكر النويري في الفصل الرابع تحت عنوان " في شرط المقرئ وما يجب عليه" وبعد ذكره لما يجب علي المقرئ من إخلاص النية، وشهرته بالأمانة، وتحذيره من الرياء، ومن كراهة قراءة أصحابه علي غيره ممن ينتفع به... ثم قال: ((...ويجب عليه قبل أن ينصب نفسه للاشتغال بالقراءة أن يعلم من الفقه ما يصلح به أمر دينه، ويعلم من الأصول قدر ما يدفع به شبهة طاعن في قراءة، ومن النحو والصرف طرفًا لتوجيه ما يحتاج إليه، بل هما أهم ما يحتاج إليه المقرئ وإلا فخطأه أكثر من إصابته، وما أحسن قول الحصري فيه:

لقد يدعي علم القراءات معشروباعهم في النحو أقصر من شبرفإن قيل ما إعراب هذاووجه رأيت طويل الباع يقصر عن فتر ويعلم من التفسير واللغة طرفًا صالحًا، وأمّا معرفة الناسخ والمنسوخ فمن علوم المجتهدين فلا يلزم المقرئ خلافًا للجعبري، ويلزم حفظ كتاب يشتمل على القراءة التي يقرأ بها، وإلا داخله الوهم والغلط في أشياء، وإن قرأ وهو غير حافظ فلا بد أن يكون ذاكرًا كيفية تلاوته به حال تلقيه من شيخه، فإن شك فليسأل رفيقه أو غيره ممن قرأ بذلك الكتاب حتى يتحقق، وإلا فلينبه علي ذلك في الإجازة، فأما من نسي أو ترك فلا يقرأ عليه إلا لضرورة، مثل أن ينفرد بسند عال أو طريق لا يوجد عند غيره، فحينئذ إن القارئ

(١) شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري ١/ ٦٣.

عليه ذاكرًا عالـمًا بما يقرأ عليه جاز الأخذ عنه وإلا حرم، وليحذر الإقراء بما يحسن رأيًا أو وجهًا أو لغة دون رواية ...))[1].

ثم ذكر ما قاله ابن مجاهد في شروط المقرئ حيث قال: ((فمن حملة القرآن المعرِبُ العالم بوجوه الإعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلمات البصير بعيب القراءات المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين، ومنهم من يعرب ولا يلحن ولا علم له بغير ذلك، فذلك كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه فهو مطبوع علي كلامه، ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب ولا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسي إذا طال عهده فيضيع الإعراب لشدة تشابهه ....، وقد ينسي الحافظ فيضع السماع وتشتبه عليه الحروف، فيقرأ بلحن لا يعرفه، وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرئ نفسه، وعسى أن يكون عند الناس مصدقًا فيحمل ذلك عنه، وقد نسيه ووهم فيه وجسر على لزومه والإصرار عليه، أو يكون قد قرأ علي من نسي وضيع الإعراب ودخلته الشبهة فتوهَّم، فذلك لا يقلَّد في القراءة ولا يُحتج بقوله، ومنهم من يُعرِبُ قراءته ويبصر المعاني ويعرف اللغات ولا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربما دعاه بصره بالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون مبتدعًا))[2].

وقد بيّن الشيخ طاهر الجزائري قيود الاختيار عند تعريفه الاختيار حيث يقول: ((الاختيار

(١) شرح طيبة النشر للنويري ١/ ٥٤-٥٧.

(٢) انظر: كتاب السبعة في القراءات ص ٤٥-٤٦.

عند القوم أن يعمد من كان أهلاً له إلى القراءات المروية فيختار منها ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقًا في القراءة على حده...))[1].

قال عبد الفتاح شلبي بعد نقل كلام الشيخ طاهر: ((وأزيد على قيدي الجزائري أن يكون الاختيار موافقًا للرسم... ثم قال: ((ولذا صحت اختيارات، وبطلت أخرى لعدم استيفائها ما شرط في صحة الاختيار، فعيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٩هـ) لم يصح اختياره، وكذلك الفراء (ت٢٠٧هـ) كما بدا في معاني القرآن، وعذّب ابن شنبوذ (ت ٣٢٧هـ) على اختياره، كما عذّب ابن مقسم (ت ٣٥٤هـ)، وقد خالف بعض هؤلاء النقل كعيسى بن عمر، والفراء، وابن مقسم، وخالف الآخرون الرسم المخالفة المردودة كابن شنبوذ، ومن هنا لم يكتب لقراءتهم الذيوع والتوثيق مع إمامتهم وأهليتهم للاختيار كما كتب للأئمة الآخرين الموثقين... لذلك كان أبو عمرو البصري يقول: ((لولا أن ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ لقرأت كذا وكذا))[2].

وأخيرًا يمكن تحديد الشروط المبيحة للاختيار بعد سرد هذه النصوص، كما ذكرها لنا الدكتور عبد الحليم قابة في كتابه: "القراءات القرآنية"[3]، والتي سمّاه الدكتور أمين فلاته في رسالته بـ"أهلية الاختيار".

---

(١) انظر: التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن للجزائري ص ١٢١.

(٢) انظر: رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم دوافعها ودفعها للدكتور عبد الفتاح شلبي ص ٨٤-٨٦.

(٣) انظر: القراءات القرآنية لعبد الحليم قابة ص ٢٦٦.

ومعنى ذلك: أن الذي يختار لا بد أن يكون صالحا للاختيار حتى يقبل منه، فلا بد أن تتوفر فيه شروط تؤهله للاختيار[1]، ومن أهم هذه الشروط ما يلي:

١- أن يكون قارئًا، ضابطًا، عارفًا بأصول القراءة، واختلاف القراء.

٢- أن يقع الاختيار ممن هو أهل له.

٣- أن يكون الاختيار ضمن القراءات المروية لا خارجًا عنها، فليس لأحد أن يختار قراءة لقوة وجهها في العربية عنده، والحال أنه لم يروها، وهذا أهم الشروط على الإطلاق.

٤- أن يكون عارفًا باللغة بصيرًا بالعربية، وهذا شرط في من اختار على أساس اللغة حتى يستطيع أن يختار بناء على علمه ويوجه اختياره ويحتج له إن أراد.

٥- أن تكون القراءات التي يختار منها مما ثبتت به قرآنيته، فلا يجوز اختيار قراءة تخالف رسم المصحف أو تخالف العربية أو نقلت بسند غير صحيح ونحو ذلك، ويمكن أن يقال اليوم: لا يجوز الاختيار خارج ما روي عن القراء العشرة للإجماع على قبول قراءاتهم، ولشذوذ ما خرج عنها.

٦- ألا يؤدي الاختيار إلى اجتماع أوجه متنافرة وثقيلة على السامع أو القارئ فيؤدي إلى عدم التناسب وإلى الذهاب برونق القرآن ويفضي إلى التعسير بدل التيسير الذي هو الحكمة من إنزال الأحرف وتعدد القراءات[1].

(١) انظر: الاختيار عند القراء مفهومه مراحله وأثره في القراءات ص ٣٨.

يبقى السؤال هنا: هل الاختيار لأي أحد أم هي لفئة معينة؟ الاختيار لا يكون إلا للعالم الحاذق المنتهي في القراءة، واختياره في الأوجه فقط وليس في الأحرف -معنى الأحرف أي: الكلمات القرآنية المختلف فيها، أي: ما يسمي عند القراء بالفرش-. أمّا ترك الأوجه التي قرأ بها لا يشترط فيها القارئ المنتهي لأن مثل هذه ترجع إلى قدرات الطالب الذي يستطيع الاستيعاب، فإن قرأ أحد لحفص مثلًا: بقصر المنفصل والتوسط وفويقه ثم أخذ يقرئ بوجه التوسط فقط فهذا لا شيء فيه، وهو باتفاق، ولكن لا يجوز له أن ينكر بقية الأوجه.

المطلب الثالث: منهج الاختيار عند الأئمة أصحاب الاختيارات

منهج الاختيار في تاريخ القراءات نشأ عنه ما عرف بالقراءات السبع أو العشر.

ومن هنا اختار كل قارئ الحرف الذي لزمه، فنسب إليه وصار فيما بعد إماما في قراءته له.

واختار ابن مجاهد القراءات السبع للقراء السبعة، وارتضى الأكثرون اختياره، وان عارضه بعضهم.

وشاعت كلمة الاختيار في تصانيف المقرئين:

يقول ابن الباذش في كلامه عن نافع: ((إمام أهل المدينة والذي صاروا إلى قراءته، ورجعوا إلى اختياره)).

ويقول شعبة عن أبي عمرو بن العلاء: ((انظر ما يقرأ أبو عمرو، مما يختار لنفسه فإنه سيصير للناس إسنادًا...))[٢].

---

(١) انظر: القراءات القرآنية ص ٢٦٦.

(٢) انظر: في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق للدكتور السيد رزق الطويل ص ٥٦.

ونقل ابن الجزري عن الإمام البغوي المحدث، المفسر قوله: ((واتفقت كلمة الأمة على اختيارهم ثم عقب بقوله: ((وقد ذكرت في هذا الكتاب قراءات من اشتهر منهم بالقراءة واختياراتهم))[1].

أما الدكتور أمين فلاته فإنه يرى أن منهج الاختيار يمكن حصره في أربعة مناهج وهي: المنهج الأثري، المنهج اللغوي، المنهج المعنوي، المنهج الرسمي.

حيث يقول: ((وبين هذه المناهج تداخل فقد يقع للقارئ الواحد استعمال أكثر من منهج... **فالمنهج الأثري** يقصد به: المنهج الذي يعتمد على الأثر والنقل والرواية في الاختيار، وهو الأصل والأساس الذي بني عليه قبول القراءات أصلًا، أما هنا فأعني بالمنهج الأثري في الاختيار، أن يعتمد الاختيار على الأثر أو قضية متعلقة به، فيختار القارئ هذه القراءة أو تلك بسبب أنها أصح في الأثر، وأثبت في النقل، أو لأنه هكذا رواها وتلقاها وسمعها، ومما يدخل تحت ذلك اختيار قراءة ما لكثرة ناقليها، أو لكونها قراءة الجماعة، أو لاجتماع العامة أو الجمهور عليها... ومما يدخل أيضًا تحت هذا المنهج اختيار قراءة ما لاعتضادها بأثر من آية أو حديث، وقد كثرت تطبيقات الأئمة أصحاب الاختيار لهذا المنهج الأثري في اختياراتهم... قال ابن مجاهد: ((عن شعيب بن حرب قال: سمعت حمزة يقول: ما قرأت حرفًا قط إلا بأثر، وكان حمزة متبعًا لآثار من أدرك من أئمة القراء، عالـمًا بالقراءة ومذاهبها))[2]، أمّا المقصود **بالمنهج اللغوي** في الاختيار: المنهج الذي يعتمد على اللغة وفصاحتها في الاختيار، فيختار

(١) انظر: النشر في القراءات العشر ١/ ٣٧.

(٢) كتاب السبعة ص ٧٥.

القارئ القراءة بهذا الوجه أو ذاك، لقوته في العربية، ولكونه على الأقيس والأشهر والأفصح، لغةً ونحوًا وإعرابًا، ومما يدخل تحت هذا اختيار قراءة ما لموافقتها ومناسبتها للسان القارئ ولغته ولهجته، أو لكونها على لغة قريش، وقد برز هذا المنهج واضحًا كمنهج من مناهج الاختيار في كلام الأئمة أصحاب الاختيارات وتطبيقاتهم... والأمثلة كثيرة عليه منها:

قال النحاس: ((قال لي أبو يعقوب الأزرق: إن ورشًا لما تعمق في النحو وأحكمه اتخذ لنفسه مقرءًا يسمى: (مقرأ ورش))) ... أما **المنهج المعنوي**: هو المنهج الذي يعتمد على معنى الآية وتفسيرها وتأويلها في اختيار قراءة ما، فيختار القارئ تلك القراءة لدلالتها على المعنى المراد أكثر من غيرها في نظره، أو لأنها أوضح في التفريق بين المعاني، أو لشمولها معنى القراءة الأخرى وزيادة، أو لكونها تتناسب مع معاني الآيات قبلها وبعدها، أو لكونها أمكن في المعنى، أو لأي قضية معنوية أخرى تتعلق بالآيات.

ومما يدخل تحت هذا المنهج ما يذكر عن بعض أئمة الاختيار من اختياراتهم قراءة ما لموافقتها معنى حرف عبد الله بن مسعود -رضي الله عنه-، أو حرف أبي بن كعب -رضي الله عنه-، ومن ذلك ما قاله الإمام الهذلي عن الحسن البصري: ((واختار اختيارًا يوافق التفسير، اقتدى به أبو عمرو الذي هو رئيس العصر، سيد الوقت، وعاصم الجحدري صاحب عدد أهل البصرة)).

أمّا **المنهج الرسمي**: فهو الذي يعتمد في الاختيار على قضية تتعلق برسم المصحف العثماني المجمع عليه من قبل الصحابة، فيختار القارئ القراءة بهذا الوجه أو ذاك لموافقته لخط المصحف العثماني أكثر من غيره، أو لكونه متوافقًا مع أكثر المصاحف العثمانية... وقد يدخل

تحت ذلك اختيار قراءة ما لموافقتها ما قبلها أو بعدها من رؤوس الآي لأنها قضية تتعلق بالشكل واللفظ، ويلحق بذلك أيضًا ما يذكر عن بعض القراء من اختياراهم قراءة معينة لأن حروفها أكثر... قال الإمام مكي بن أبي طالب وهو يتحدث عن: (الصراط، وصراط) بعد أن ذكر اختياره القراءة بالصاد على القراءة بالسين أو بإشمام الصاد زايا، قال: ((فإن قيل: فما اختيارك في ذلك؟ فالجواب: أن الاختيار القراءة بالصاد اتباعًا لخط المصحف، ولإجماع القراء عليه، ولما ذكرنا من مشابهة الصاد بالطاء في الإطباق، وبعد السين من الطاء في الهمس والتسفل اللذين فيهما))[1].

ففي هذا المثال يختار مكي القراءة بالصاد لأنها موافقة لخط المصحف تحقيقًا، وإن كانت القراءة بالسين أو بإشمام الصاد زايًا ثابتة أيضًا، وموافقة للمصحف احتمالًا، وهو شاهد على اعتباره المنهج الرسمي في الاختيار.

المطلب الرابع: صيغ الاختيار عند أئمة الاختيار

تعددت ألفاظ القراء في التعبير عن الاختيار في مصنفاتهم منها ما هو صريح، ومنها ما هو غير صريح، ولكن كلها تدل على الاختيار في القراءة والموافقة عليها، فالمتأمل في كتب القراءات يجد هذه الألفاظ كثيرًا ما يرد ذكرها سواء في اختيارات الإمام نفسه، أو وجوه الاختلاف، ومن هذه الألفاظ:

(١) الإبانة ص٤٦٩-٥٠٢.

لفظ (الاختيار): وهو لفظ صريح في الاختيار، ومن أكثر الألفاظ استعمالا، وكثيرا ما نجده في كتب القراءات المؤلفة في القرن الرابع والخامس الهجري، وهذا اللفظ عند القراء يعتبر صريحًا، ولفظ: (المختار)، ولفظ الأخذ (وبه آخذ)، و(مأخوذ به)، و(آخذ به)، ولفظ القراءة (وبه قرأت)، ولفظ الاختيار مع الأخذ، ولفظ الاختيار مع القراءة، ولفظ القراءة مع الأخذ، ولفظ القياس (أقيس)، ولفظ: (أبين)، ولفظ: (أجود الوجهين)، ولفظ الحسن (استحسن)، ولفظ: (أحب إلي)، ولفظ (الصواب)، ولفظ (الوجه)، ولفظ (أقرب)، ولفظ (الميل)، ولفظ (لا يصح غيره)، ولفظ (أولى)، ولفظ(المعمول به)، ولفظ يصح (والذي يصح)، و(أصح)، ولفظ(الأشهر)، ولفظ (كما قال)، ولفظ (الواجب)، وغيرها من الصيغ والمفاضلة النسبية والتي لا تقدح في القراءة، ولا يسقط القراءة الأخرى، والله أعلم.

المبحث الثالث

مظاهر إثراء الاختيار لعلم القراءات

المطلب الأول: إثراءه لعلم القراءات، وعلم الاحتجاج

أولاً: إثراءه لعلم القراءات

يقول الدكتور أمين فلاته: ((لقد أثرى اختيار القراءات علم القراءات إثراءً واضحًا، وكان أحد الأسباب المهمة في حفظ هذا العلم، ويمكننا أن نلتمس هذا الإثراء لعلم القراءات، الذي كان سببه الاختيار، من خلال أمرين اثنين:

١- النظر إلى المؤلفات التي ألفت في القراءات بسبب الاختيار.

٢- النظر إلى أسانيد في القراءات وإلى ما أضافه موضوع الاختيار من جديد فيها يوقفنا أيضًا على أثر الاختيار البارز في إثراء علم القراءات، ولعل المطلع على أسانيد القراءات يهوله ذلك العدد الكبير من الطرق والروايات الكثيرة فتح مجالًا آخرًا من مجالات التحرير والتدقيق لتلك الأسانيد فاتجه الأئمة يختارون من هذه الطرق أشهرها وأصحها، ويعكفون على دراستها، وتبيين متواترها من شاذها، وصحيحها من سقيمها، وعاليها من نازلها، ومتصلها من منقطعها.

ولا شك أن هذا يعد مجالًا جديدًا من مجالات التأليف فتحه الاختيار، وأثرى به علم القراءات إثراء واضحًا.

وأخيرًا فإن من مظاهر إثراء الاختيار لعلم القراءات، بقاء هذا العلم، وبقاء اختيارات الأئمة المشهورين، محافظة على تواترها فلم ينقطع إسنادها إلى اليوم.

ولا شك أن في حفظ اختيارات الأئمة الماضين حفظًا للقراءات والقرآن، فكان الاختيار بذلك شوكة في حلق كل طاعن من المستشرقين وغيرهم، في تواتر القرآن وحفظه، وكان مرتكزًا من المرتكزات التي يعتمد عليها في الرد عليهم.

ثانياً: إثراءه في علم الاحتجاج

لقد نشأ علم الاحتجاج وترعرع في أحضان الاختيار، وإن كان قد ولد في حجر الاحتجاجات الفردية المنشورة في ثنايا الكتب السابقة لمصنفات الاختيار، ونستطيع أن نبرز أهم مظاهر إثراء الاختيار لعلم القراءات من خلال أمرين:

١- من جهة التأليف والمصنفات في الاحتجاج التي قامت واعتمدت على الاختيار وكتبه وهي كثيرة، وتتعلق جميعها باختيارات القراء تعلقًا مباشرًا، وهو دليل واضح على أن علم الاحتجاج للقراءات ارتبط ارتباطًا وثيقًا بقضية الاختيار وكانت القضية سببًا مباشرًا من أسباب ثراء المصنفات في توجيه القراءات.

٢- من مظاهر الإثراء أيضا من جهة الدراسات والقضايا والمسائل والموضوعات التي فتحها موضوع الاختيار على علم الاحتجاج للقراءات، فالقراء من زاوية، والنحويون من زاوية أخرى، والمفسرون كذلك))[1].

المطلب الثاني: أهم ما ألف في الاختيار

أولًا: بعض الكتب المؤلفة في اختيار عدد معيَّن من القراءات:

١- كتاب: (الخمسة)، وكتاب: (الثمانية)، وكلاهما لأحمد بن جبير الكوفي المتوفى ٢٥٨هـ، وزاد فيه على السبعة قراءة يعقوب.

٢- كتاب: (السبعة)، لأحمد بن موسى بن مجاهد المتوفى ٣٢٤هـ.

٣- كتاب: (القراءات الثمانية)، لمحمد بن أحمد الداجوني المتوفى ٣٣٤هـ، وزاد فيه على السبعة قراءة أبي جعفر.

(١) راجع الرسالة "الاختيار عند القراء مفهومه مراحله وأثره في القراءات" بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة إعداد الدكتور: أمين فلاته ١٤٢١هـ. ص ٥٠٩-٥١٨.

٤- كتاب: (الحجة في القراءات السبع)، لابن خالويه المتوفى ٣٧٠هـ.

٥- كتاب: (الحجة في علل القراءات السبع)، لأبي علي الفارسي المتوفى ٣٧٧هـ.

٦- كتاب: (الغاية في القراءات العشر)، و(المبسوط في القراءات العشر)، وكلاهما لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران المتوفى ٣٨١هـ.

٧- كتاب: (التذكرة في القراءات الثمان)، لأبي الحسن طاهر بن غلبون المتوفى ٣٩٩هـ.

٨- كتاب: (التبصرة في القراءات السبع)، و(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها)، وكلاهما لمكي بن أبي القيسي المتوفى ٤٣٧هـ.

٩- كتاب: (جامع البيان في القراءات السبع)، و(التيسير في القراءات السبع)، وكلاهما لأبي عمرو الداني المتوفى ٤٤٤هـ.

١٠- كتاب: (العنوان في القراءات السبع)، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسي المتوفى ٤٥٥هـ.

١١- كتاب: (تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع)، لأبي علي الحسن بن خلف بن بليمة المتوفى ٥١٤هـ.

١٢- كتاب: (إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر)، لأبي العز القلانسي المتوفى ٥٢١هـ.

١٣- كتاب: (الإقناع في القراءات السبع)، لأبي جعفر أحمد بن علي بن الباذش المتوفى ٥٤٠هـ.

١٤- كتاب: (غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار)، لأبي العلاء الحسن الهمذاني العطار المتوفى ٥٦٩هـ.

١٥- (منظومة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع)، لأبي محمد القاسم الشاطبي المتوفى ٥٩٠هـ، نظم ما في التيسير، وعليها شروحات كثيرة منها المطبوع ومنها المخطوط.

١٦- كتاب: (الكنز في القراءات العشر)، لعبد الله بن عبد المؤمن الواسطي المتوفى ٧٤٠هـ.

١٧- كتاب: (تحبير التيسير)، لابن الجزري المتوفى ٨٣٣هـ.

١٨- (منظومة الدرة المضية في قراءات الثلاث المرضية)، لابن الجزري، و(النشر في القراءات العشر)، و(منظومة طيبة النشر في القراءات العشر)، وكلاهما لابن الجزري، وعليها عدة شروح منها المطبوع ومنها المخطوط.

١٩- كتاب: (إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر)، لأحمد بن محمد الدمياطي المتوفى ١١١٧هـ.

٢٠- كتاب: (غيث النفع في القراءات السبع)، لعلي النوري الصفاقسي المتوفى ١١١٨هـ.

٢١- كتاب: (البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة)، لعبد الفتاح بن عبد الغني القاضي المتوفى ١٤٠٣هـ.

ثانيًا: الكتب التي اختصت بموضوع الاختيار

اختيارات الإمام أبي عبيد بن سلام ومنهجه في القراءة، للدكتور محمد موسى نصر.

١ـ الاختيار في القراءات الرسم والضبط، للأستاذ محمد بالوالي.

٢ـ الاختيار في القراءات منشؤه ومشروعيته، وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة، لعبد الفتاح إسماعيل شلبي.

٣ـ الاختيار في القراءات القرآنية وموقف الهذلي منه، للدكتور نصر سعيد.

٤ـ الاختيار عند القراء مفهومه مراحله وأثره في القراءات بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية إعداد الدكتور: أمين فلاته ١٤٢١هـ.

الخـــــاتمة

في ختام هذا البحث العلمي المتواضع، أحمد الله تعالى على ما يسره لي من إتمامه، وأسأله بمنه وكرمه، أن ينفعني به، وينفع به المسلمين، فما كان صوابا فيه فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وقد توصلت فيه إلى أهم **النتائج والتوصيات**:

١- قام بعض العلماء المجتهدين بوضع ضوابط دقيقة يحكم بها على القراءة المقبولة والمردودة حفاظًا على كتاب الله.

٢-أول من ذكر معنى الاختيار ومنشأه هو الإمام الطبري، في كتابه: "المرشد الوجيز".

٣- إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار هي إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد.

٤- لا يجوز الاختيار خارج ما روي عن القراء العشرة للإجماع على قبول قراءاتهم، ولشذوذ ما خرج عنها.

٥- إن بقاء هذا العلم، وبقاء اختيارات الأئمة المشهورين، هو من مظاهر إثراء الاختيار لعلم القراءات فلم ينقطع إسنادها إلى اليوم.

التوصيات:

١-أوصي الباحثين المختصين بعلم القراءات بدراسة القضايا والموضوعات التي تتعلق بالاختيار في كتب القراءات، والتوجيه، والرسم وغيرها من العلوم المتعلقة بقسم القراءات، كما أوصي بمزيد العناية بموضوع الاختيار وإعداد بحوث ورسائل مفصلة عن منهج كل إمام من أئمة الاختيار في اختياره، وعن منهجه، وضوابطه، وتطبيقاته.